الاستراتيجيَّة الأميركيَّة تجاه محور الشرّ: مثال العراق

أحمد التهامي

قامت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بتدشين المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب بإعلان الرئيس جورج بوش أنَّ الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة تركّز على استهداف دول محور الشر الثلاث، وهي إيران والعراق وكوريا الشماليَّة. وقد جاء مفهوم «محور الشرّ» كغطاء دعائيّ وإيديولوجيّ يغلِّف الأهداف الاستراتيجيَّة للولايات المتحدة فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك بعد أن رفضت الإدارة الأمريكيَّة تبني نظريَّة «صراع الحضارات» كموجِّه للعلاقات الدوليَّة نظرًا لما تثيره هذه النظرية من إمكانيَّة صراع شامل مع العالم الإسلاميّ، في حين أنَّ مفهوم «محور الشرّ» يشكّل إطارًا محدَّدًا يمكن أن تندرج تحته أيُّ دولة تعتبرها الولاياتُ المتحدةُ بمثابة تهديد رئيسيّ لمصالحها الإستراتيجيَّة دون أن يثير ذلك صداماتٍ شاملةً بين الحضارات كما تنبأ هنتنغتون. وقد أدرجت الولاياتُ المتحدة إيرانَ والعراقَ وكوريا الشماليَّة باعتبارها عناصرَ محور الشرّ فى الوقت الراهن، ولكنَّ المفهوم يمكن أن يتسعَ أو يضيقَ بتغيّر الظروف والأحوال وتغيُّرِ مصادر التهديد، على عكس مفهوم «صدام الحضارات» الذى يتَّسم بثبات وجمود واضحيْن.

وقد أصبح العراق بمثابة الهدف الأول والأقرب فى مثلّث محور الشر لأسباب عديدة. فهو يقع فى دائرة الحصار السياسيّ والعسكريّ بالفعل، ودولتُه مشلولةٌ ومنكشفةٌ عسكريّاً أمام التهديدات الخارجيَّة، وعلاقاتُه متوتِّرةٌ ببعض دول الجوار. وقد صار التهديدُ العسكريُّ الأميركيُّ واضحًا ومعلنًا بذرائع عديدة، وهو التهديد الأكثر جديَّةً وخطورةً منذ حرب ١٩٩١، على الرغم من غياب أيّ دليل على تورّط العراق فى أحداث ١١ سبتمبر. وفي حين تقوم السياسة الأمريكيَّة نحو إيران وكوريا الشماليَّة على أساس الاحتواء السياسيّ والردع، فإنَّ الاحتواءَ العسكريّ واستخدامَ القوة المسلحة لتغيير النظام هما أبرز عناصر السياسة الأمريكيَّة تجاه العراق. وقد أشار كولين باول إلى هذه الإستراتيجيَّة في حديثه أمام لجنة الموازنة فى مجلس النوّاب فى ٢٠٠٢/٣/٨ عندما أكد أنَّ الولايات المتحدة لا تخطِّط فى الوقت الراهن لأيّ هجوم على دول محور الشر باستثناء العراق، الذي أكّد بوش أنه لن يَسْمح له بتهديد مستقبل أمريكا. وجاءت جولةُ نائب الرئيس الأمريكيّ ديك تشيني لإحدى عشرة دولة، من بينها ٩ دول عربيَّة، ليمثِّل الطورَ الأولَ فى الحرب. وهكذا، وبعد أن حققت الولاياتُ المتحدة فى لحظة انكسارها بعد أحداث ١١ سبتمبر انتصارًا فى أفغانستان، وبعد انصياع العالم كله لوعدها ووعيدها، جاء الدورُ على العراق فى ظلّ نشوة النصر الزائف.

موقع العراق فى الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة

صدر عن البيت الأبيض فى ديسمبر ١٩٩٩ تقريرٌ عن استراتيجيَّة الأمن القوميّ الأمريكيّ للقرن الجديد، حدَّد فيه أبرز مصادر تهديد الأمن القوميّ الأمريكيّ في: التهديدات القادمة من دول وأقاليم معادية تشكّل خطرًا على الدول المجاورة لها وعلى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه، وهى تلك الدول التى تحاول التمتُّعَ بقدرات هجوميَّة وحيازة أسلحة دمار شامل نوويَّة أو كيماويَّة أو بيولوجيَّة والوسائلِ الحاملة لها؛ ثم الإرهاب كتهديد عابر للقوميّات؛ وأعمال المخابرات المعادية. واعتبر التقريرُ أنَّ القوة العسكريَّة تلعب دورًا رئيسيّاً فى تنفيذ استراتيجيَّة الأمن القوميّ الأمريكيّ. ولهذه الرؤية الاستراتيجيَّة أسس ثابتة في ما يتعلق بالمنطقة العربيَّة والإسلاميَّة أو منطقة الشرق الأوسط، وهى تقوم على أساس إبقاء المنطقة فى حالة «فراغ استراتيجيّ» يجعلها أكثرَ اعتمادًا على القوى الدوليَّة الكبرى ومنطقةَ نفوذٍ لها. ويستلزم ذلك تحقيقَ هدفين أساسيَّيْن في التصور الأمريكيّ للمنطقة هما حمايةُ أمن إسرائيل وضمانُ تفوقها العسكريّ النوعيّ من ناحية، وحمايةُ منابع النفط وطرقِ مواصلاته من ناحية أخرى. وتبنت الولايات المتحدة حزمةً من السياسات لتحقيق هذه الأهداف تقوم على أساس تحقيق تسوية

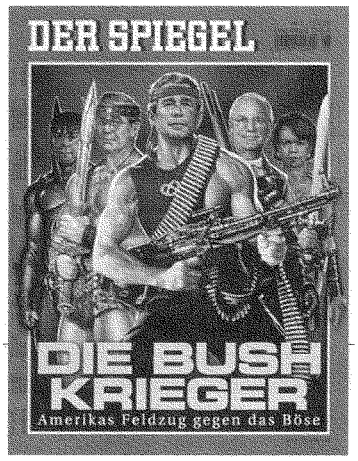

من عوائق هجوم أميركا على العراق معارضة حلفائها: غلاف ديرشبيغل الألمانيّة، نهاية شباط ٢٠٠٢

شاملة سلميَّة للصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، والاحتفاظِ بوجودٍ عسكريّ أمريكيّ في الخليج العربيّ والمياه المجاورة، ودعمِ استقرار الأنظمة العربيَّة المعتدلة، والاحتواءِ المزدوج للعراق وإيران. وتركّز الولايات المتحدة أنشطتها لمواجهة «قوس الأزمات» الممتدّ من إيران والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان، وتَشْمل هذه الأنشطة إجراءَ الاحتواء العسكريّ والخنقِ الاستراتيجيّ والعقوباتِ الاقتصاديَّة، مع الأخذ فى الاعتبار أنّ إيران هي التي ستشكّل فى المدى المتوسّط التهديدَ الإقليميَّ الرئيسيَّ بسبب تطوير قدراتها العسكريَّة خصوصًا صواريخ شهاب ١ و٢. وقد دفعت الولايات المتحدة فى اتجاه توسيع حلف الناتو شرقًا، وتبنّي فكرة الخطر الذى يأتي من دول الجنوب وخاصةً من العراق وإيران، وذلك كبديل عن الخطر السوفييتيّ السابق. وفى جميع هذه المراحل تمّ تغليفُ الاستراتيجيَّة السياسيَّة والعسكريَّة بديباجات واعتذاريّات ثقافيَّة وإيديولوجيَّة تارةً باسم «صراع الحضارات،» وتارةً باسم «محور الشرّ.» وطوال العقد الأخير من القرن العشرين كان العراق يشكل هدفًا استراتيجيّاً أساسيّاً فى الرؤية الأمريكيَّة ينبغي حصارُه وعزلُه واحتواؤه سياسيّاً أو عسكريّاً. فالعراق كان يسعى باستمرار إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، كما أنه يشكّل أحد أهمّ مصادر تهديد الأمن الإسرائيليّ بتدخله طرفًا رئيسيّاً فى العديد من الحروب العربيَّة ـ الإسرائيليَّة، وبإطلاقه الصواريخ فى العمق الإسرائيليّ أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١.

من الاحتواء السياسيّ إلى الاحتواء العسكريّ: تغيير النطاق

بعد انتهاء حرب الخليج ١٩٩١ بذلت الولاياتُ المتحدةُ قصارى جهدها من أجل احتواء العراق بالأساليب السياسيَّة من خلال الحصار الاقتصاديّ والسياسيّ وفِرَقِ التفتيش عن الأسلحة العراقيَّة. وقد واجهتْ واشنطن التململَ العراقيَّ من استمرار العقوبات، ومن استمرار عمل لجان التفتيش دون بارقة أمل، بالتهديدات العسكريَّة والهجمات الصاروخيَّة. لكنَّ عامَ ١٩٩٨شهد تغييرًا فى السياسة الأمريكيَّة بعدما أوْقف العراقُ تعاونَه مع اللجنة الدوليَّة المكلَّفَةِ إزالةَ أسلحة الدمار الشامل (أونسكوم) وما أعقبها من قصف أمريكيّ كثيف للعراق خلال عمليَّة «ثعلب الصحراء» فى ديسمبر ١٩٩٨. وركّزت الاستراتيجيَّةُ الأمريكيَّةُ على بعديْن أساسيَّيْن هما: التحول من الاحتواء السياسيّ شبهِ السِّلْميّ الذي يَعْتمد التفتيشَ والرقابةَ الدوليَّةَ من خلال الأمم المتحدة، إلى احتواء عسكريّ عن طريق القوة المسلّحة بصورة فرديَّة دون بناء تحالف دوليّ من ناحية أولى، والاهتمامِ بمحاولات إسقاط النظام العراقيّ أو الإطاحة بالرئيس صدّام حسين من ناحية ثانية. ويمكن القول إنّ البعد الثاني لم يكتسب أولويَّة متقدمة بسبب الصعوبات التى تكتنف تحقيقَه فى المدى القصير على الأقل. ولذلك ظلت الأولويَّة للاحتواء باستخدام القوة العسكريَّة بغطاء دوليّ إنْ أمكنَ توفيرُه، وبدونه إنْ تعذَّر ذلك. أما الإطاحة بالنظام عبر التورُّط فى حرب بريَّة فإنها مهمَّة شبهُ مستحيلة بسبب تكلفتها البشريَّة الباهظة.

وقد واجهت الولاياتُ المتحدةُ مأزقًا متعددَ الأبعاد فى تعاملها مع العراق نظرًا لاستمرار النظام، وعدمِ قدرة القوة العسكريَّة على إخضاع العراق أو التأكد من عدم تطوير قدراته العسكريَّة. فالقوة لا تكفي لحلّ مشاكل معقدة، والأسلحةُ الذكيَّة لا تعني سياسةً ذكيَّة، والقوةُ العسكريَّةُ لم تَضْمن التخلصَ من النظام ولا التخلصَ من الأسلحة وإنما أثارت انقسامًا دوليّاً وغضبًا عارمًا فى الشارع العربيّ يهدِّد بعدم استقرار المنطقة. وقد جاءت انتفاضةُ الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ لتُضْعف من الموقف الأمريكيّ الذى يساند آلة القمع الإسرائيليَّة فى مواجهة الشعب الفلسطينيّ. وعادت إسرائيل لتَبْرز باعتبارها هي، لا العراق، الخطرَ الرئيسيَّ على الدول العربيَّة. وبناءً على ذلك أخذ نظامُ العقوبات في التآكل،

الاستراتيجيةُ الأميركيةُ تجاه محور الشرّ: مثال العراق

واستعاد النظامُ السيطرةَ على جانب من عائدات تصدير النفط وتهريبه بوسائل مختلفة عبر دول الجوار. كما استعاد جزءًا من النفوذ السياسيّ الإقليميّ والدوليّ من خلال بيع النفط بأسعار تفضيليّة مخفّضة لبعض الدول مثل الأردن وسوريا، ومن خلال فتح الأسواق أمام البضائع الواردة من دول الجوار مثل تركيا ومصر، فتشكلتْ شبكةٌ واسعةٌ من المصالح الاقتصاديّة أتاحت له هامشًا أكبرَ للمناورة. وحاولت الولاياتُ المتحدةُ ترقيعَ ثوب العقوبات الممزّق من خلال اقتراح نظام جديد للعقوبات يسهّل وصولَ السلع التي يحتاجها المواطنون العراقيون، ويحاول ـ في الوقت نفسه ـ تشديدَ السيطرة الدوليّة على عائدات النفط، وعلى واردات العراق من السلع المحظورة التي يُمْكن استخدامُها في المجالات العسكريّة. وأُطلق على هذا النظام اسمُ «العقوبات الذكيّة،» ولكنَّ مآله كان الفشلَ الذريعَ بسبب المعارضة الدوليّة والإقليميّة، وتهديدِ روسيا باستخدام حقِّ النقض في مجلس الأمن ضد القرار. وفي ظلّ هذه الظروف شهدت الاستراتيجيّةُ الأمريكيّةُ ارتباكات واضحةً وانتكاساتٍ بيّنة. ثمّ جاءت أحداثُ ١١ سبتمبر لتعود الولاياتُ المتحدةُ بروح هجوميّة عسكريّة أكثر قوةً، خصوصًا بعد ما بدا من مظاهر انتصار عسكريّ سريع في أفغانستان، ووجودِ تحالفٍ دوليّ واسعٍ ضد الإرهاب. فجاء الطرحُ الأمريكيُّ الجديدُ الذي يركّز على مفهوم محور الشر، واعتبارِ العراق الهدفَ التالي لحرب الإرهاب، على الرغم من عدم وجود أيّة أدلةٍ على تورطه في أحداث ١١ سبتمبر.

الضربة العسكريّة المتوقّعة: الحدود والقيود

في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر جاء الطرح الأمريكيّ الجديد حول محور الشر ليورّط الولايات المتحدة في العراق، ويَفْرض عليها استخدامَ القوة العسكريّة من أجل الإطاحة بالنظام هناك. والذرائع والمبرّرات جاهزة وتدور حول تطوير العراق أسلحةَ دمارٍ شامل، وتهديدِه الجيرانَ، وعلاقته بالإرهاب. كما تمّ تجريبُ الأسلوب العسكريّ في أفغانستان من خلال الحرب الجويّة دون الحاجة إلى حشود بريّة، ومن خلال استخدام النظم العسكريّة الحديثة ـ وأهمُّها القنابلُ الذكيّة والاعتمادُ على المعارضة. وتوفّر الظروفُ الداخليّةُ في الولايات المتحدة أرضيّة مناسبةً لهذا العمل العسكريّ الذي يَدْفع نحوه بقوةٍ صقورُ الإدارة الأمريكيّة في وزارة الدفاع ونائبُ الرئيس، معتمدين على نفوذ اللوبي الصهيونيّ، وتيارِ اليمين المسيحيّ القويّ داخل الحزب الجمهوريّ. وقد بدأ الإعداد سريعًا للمسرح الدوليّ والرأي العام الأمريكيّ والعالميّ من خلال الدعاية وأساليب الحرب النفسيّة. وبدأ العملُ الاستخباراتيّ، وجسُّ نبض المعارضة، ومغازلةُ الجنرالات السابقين في الجيش العراقيّ الذين يُعتبرون عنصرًا أساسيّاً في أيّ تحرك أمريكيّ ـ وبخاصةٍ الجنرال نجيب الصالحي الذي كان يَشْغل منصبَ رئيس أركان وحدة في الجيش، ويُعدّ من أعلى القيادات التي انشقّت عن الحرس الجمهوريّ.

وعلى الرغم من كل ذلك فالهجوم الأمريكيّ ليس وشيكًا، بسبب ما يراه بعضُ المحللين من نفاد مخزون الأسلحة الدقيقة، وتردُّدِ حلفاء واشنطن، إلى جانب الرغبة في ضمان أن تنتهي المهمةُ على النحو الملائم الذي يحقّق الأهدافَ الأمريكيّةَ. فإدارة بوش اتخذت القرار بالفعل وقررتْ إسقاطَ النظام العراقيّ، ولكنَّ القرارَ هو مجرد خطوة أولى، ولا يعني بالضرورة أنَّ الطريق نحو إسقاطه سهلٌ واضحٌ المعالم. وإذا كان من الممكن أن تبادر الولايات المتحدة إلى هجوم عسكريّ منفرد من دون حاجة إلى تحالف دوليّ واسع، فإنَّ هناك عوائقَ وقيودًا عديدةً تعرقل ذلك التحرُّك. ومن هذه العوائق المعارضةُ الدوليّةُ الواسعةُ، حتى من حلفاء واشنطن مثل ألمانيا وكندا وفرنسا. فقد ورد في وسائل الإعلام الألمانيّة نقد حادّ لسياسة واشنطن عبّرتْ عنه صحيفة **دير شپيغل** في نهاية فبراير، حيث تصدرتْ غلافَها صورةٌ بوش برشاش، وصدرُه

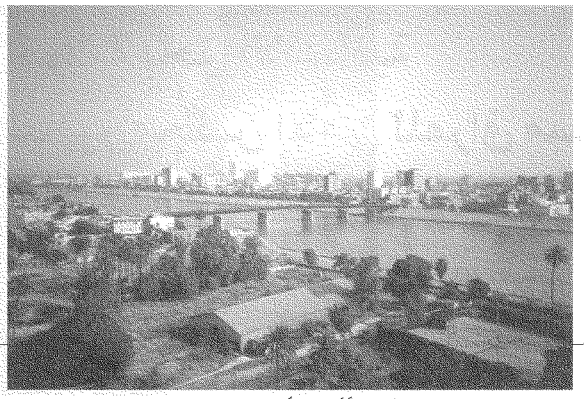

سيبقى الإقليم العراقيّ موحَّدًا ولكنَّه غير قادر على الخروج من قواعد اللُّعبة الأميركيَّة

نصفُ عارٍ، ورأسُه مربوطٌ بحزام على غرار رامبو، ومن خلفه يقف معاونوه حاملين السيوفَ والبنادقَ وهم تشيني وپاول ورامسفلد ورايس. كما ظهرت انتقاداتٌ داخل مجلس الشيوخ والنوّاب حول استراتيجيَّة الحرب في أفغانستان وبدء حرب عصابات ضد القوات الأمريكيَّة، وحول المواقف المتعجرفة من الحلفاء الأوروبيين، وحول استخدام تعبير «محور الشرّ» الذى قد تترتب عليه عواقبُ وخيمة. وتشير المعارضة الدوليَّة، وخصوصًا الأوروبيَّة، إلى أنَّ قادة العالم بدأوا يشعرون بحقهم في إعلان الاختلاف مع السياسة الأمريكيَّة، وذلك بعد ستة شهور من العنجهيَّة الأمريكيَّة.

أما الرأي العامّ العربيّ والإسلاميّ فتسوده موجةٌ كراهية شديدة للولايات المتحدة أشارت إليها «غالوپ» من خلال نتائج استطلاع للرأي في العالم العربيّ والإسلاميّ أظهر تنامي المشاعر العدائيَّة للسياسة الأمريكيَّة، وأنَّ الغالبية تَعْتبر أنَّ أمريكا تسعى إلى تحطيم مراكز الإشعاع التاريخيَّة في العالم الإسلاميّ. وأمَّا المواقف الرسميَّة العربيَّة فهي تفضّل الصمتَ أو تعلن خلافَ ما تضمره، لأنَّها تخشى من تقسيم العراق في ظل أيَّة ضربة عسكريَّة للجيش العراقيّ. وقد عملتْ واشنطن على احتواء المشاعر العربيَّة الملتهبة بسبب المواقف الأمريكيَّة المنحازة إلى إسرائيل، من خلال طرح مبادرة سلميَّة جديدة في موضوع الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ.

وتبقى المشكلةُ الأكثرُ أهميَّةً، وتتعلق بقدرة الولايات المتحدة على إحداث تغيير حقيقيّ في النظام العراقيّ أو الإطاحة برئيسه، خاصةً بعد أن تبيَّن في ضوء خبرة سنوات الحصار أنَّ الرهان على انقلاب عسكريّ رهان خاسر. كما أنَّ الرهان على انتفاضة شعبيَّة رهان خاسر بدوره: فلم تعد لدى الشعب العراقيّ الرغبةُ أو القدرةُ على التمرد، وأصبح أكثرَ إدراكًا لمواقف القوى الدوليَّة التي تتلاعب به ولا يبدو أنها جادَّةٌ في إسقاط النظام وإنَّما تكتفي بإبقائه ضعيفًا معزولاً. صحيح أنَّ ثمَّة احتمالات تمرد عسكريّ في صفوف الجيش العراقيّ، ولكنَّ النظام أَثْبت قوةً غيرَ عاديَّة في السيطرة على الجيش والتحكم فيه. ويبقى سيناريو تقسيم العراق قائمًا باللجوء إلى قصف جويّ مستمرّ يؤدّي إلى تمرد الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، ولكنَّه غير وارد نظرًا إلى إدراك القوى الدوليَّة والإقليميَّة للمخاطر الحقيقيَّة لتقسيم العراق على استقرار الإقليم بأكمله.

والواقع أنَّ المحتوى العمليّ للسياسة الأمريكيَّة يؤكد أنَّ الحديث عن التغيير الكامل للنظام أمرٌ لا يتجاوز دائرةَ الاعتبارات الدعائيَّة وحسب. أما مركزُها الأساسيّ فيتضمن إنهاكَ النظام، وإرباكَه، وإبقاءَه في إطار محدد قوامُه: الاحتواءُ العسكريّ، والتعرُّضُ الدائم للضغوط الخارجيَّة والعزلة السياسيَّة، وذلك من أجل عدم الإخلال بالتوازن العامّ في المنطقة. وعليه يبقى الإقليمُ العراقيُّ موحَّدًا، ولكنَّه مقيَّد وغيرُ قادر على الخروج من قواعد اللعبة الأمريكيَّة. أما محور الشر فهو الغلاف الإيديولوجيّ والدعائيّ الذى يخفي جوهرَ هذه الاستراتيجيَّة، ويحيطها بغلالة رقيقة من أجل استمرار سياسة الخداع والمناورة طبقًا لقواعد اللعبة السياسيَّة.

القاهرة

أحمد التهامي

باحث في العلاقات الدوليَّة في المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيَّة. وله عدد من الكتب منها **التكلفة الإنسانيَّة للصراعات العربيَّة**.